

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-267356

الصادر في الدعوى رقم: CF-2025-267356

المقامة

المستأنفة

من / المكلف

المستأنف ضدها

ضد / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الأربعاء الموافق 22/10/2025م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير

المالية رقم (106-99-1446) بتاريخ 17/01/1446هـ، بحضور كُلّ من:

رئيساً ... / الأستاذ ...

عضوأ ... / الأستاذ ...

عضوأ ... / الدكتور ...

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم من / ...، هوية وطنية رقم (...), بصفته وكيلًا عن مالك المؤسسة بموجب

الوكالة رقم (...) الصادرة في تاريخ 07/08/1446هـ وترخيص المحاماة رقم، للاعتراض على القرار الابتدائي رقم

(CFR-2025-247401) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، القاضي منطوقه بما يأتي:

"إنفاذ القرار الصادر من اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى قرار رقم: (336/1) لعام 1439هـ."

وفي يوم الأربعاء بتاريخ 30/04/1447هـ، الموافق 22/10/2025م، وفي تمام الساعة (31:02) مساءً، عقدت اللجنة

الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً إلى

ما جاء في البند رقم (1) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبة والجمارك الصادرة

بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 08/04/1445هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدم من مؤسسة ... على القرار رقم

(CFR-2025-247401) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية

والاستئناف المقدم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المراجعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي

رقم (41) بتاريخ 03/11/1423هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبة والجمارك الصادرة بالأمر

الملكي رقم (25711) وتاريخ 08/04/1445هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-267356

الصادر في الدعوى رقم: CF-2025-267356

وحيث كان من الثابت أن المستأنفة تقدمت بطلب الاستئناف بتاريخ 10/08/2025م، و وسلمت القرار الابتدائي بتاريخ 07/07/2025م، وعليه فإن طلب الاستئناف لم يتم خلال المدة النظامية، لتقديمه بعد فوات الأجل النظامي المحدد بـثلاثين يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لاستلام القرار، بناءً على ما قررته المادة (34) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضرورية والجمالية التي تنص على أنه: "دون إخلال بما ورد في الفقرة (2) من المادة (الثالثة والثلاثين) من القواعد يقدم طلب الاستئناف خلال مدة (ثلاثين) يوماً من اليوم التالي لتاريخ تسليمه، من خلال النظام الإلكتروني للأمانة العامة...."، الأمر الذي يكون معه طلب الاستئناف غير مستوفٍ للشروط الشكلية لتقديمه بعد فوات المدة النظامية المقررة لإجرائه، وعليه خلصت اللجنة الاستئنافية بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

القرار

- عدم قبول الاستئناف شكلاً.

ويعد هذا القرار نهائياً؛ وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 08/04/2025هـ.

وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...،

عضو

عضو

الدكتور / ...

الأستاذ / ...

رئيس اللجنة

الأستاذ / ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعة إلكترونياً.